الأنباء
الاربعاء 9 يناير 2019
لمشاهدة الصفحة PDF

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«التجارة»: إصدار 1413 ترخيصا للعروض والتخفيضات في ديسمبر

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أنها أصدرت 1413 ترخيصا للعروض والتخفيضات خلال ديسمبر الماضي تنوعت ما بين عروض خاصة وتخفيضات معلنة شملت العديد من البطاقات والكوبونات الممنوحة للمستهلك. وقالت «التجارة» في بيان صحافي إن قطاع الرقابة وحماية المستهلك فيها حصّل رسوما مقابل هذه الإصدارات بلغت نحو 31,9 ألف دينار. وأوضحت أن القطاع ذاته استقبل خلال الشهر الماضي في قسم العروض المجانية 227 عرضا بإجمالي 26145 دينارا، مضيفة أن مركز حماية المستهلك في مجمع الأڤنيوز استقبل كذلك 911 عرضا ما بين تنزيلات وعروض خاصة. وأشارت إلى أن قطاع حماية المستهلك استقبل أيضا 245 شكوى تقدم بها مستهلكون إلى الإدارة والمراكز المختلفة تنوعت ما بين تعهد وأمر صلح وتسجيل محضر، لافتة إلى تسجيل 9 حالات غش في بلد المنشأ.

مليار دينار العائد على الودائع في 5 سنوات

11,5 مليار دينار ودائع «التأمينات الاجتماعية» في البنوك

الحجرف: 3 خطوط دفاع داخلية ذات صبغة رقابية للحفاظ على استثمارات المؤسسة

أعلى عائد لودائع «التأمينات» تحقق في 2015/2014 بقيمة 396,3 مليون دينار

مستشار عالمي لتدريب الموظفين وفق أحدث معايير رقابة المخاطر

إعداد سجل المخاطر والانتهاء من حصر حدود المخاطر للتعامل معها مستقبلاً

خريطة لأكبر الودائع

كشفت البيانات المالية أن حجم الأموال المودعة من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في شركة وفرة الاستثمارية ـ نيويورك تعد الأكبر على الاطلاق لتبلغ 3,2 مليارات دينار، فيما تم إيداع مليار دينار في شركة وفرة العالمية الكويت وإيداع 539,9 مليون دينار في شركة وفرة العقارية.

وذكرت البيانات أن حجم الأموال المودعة في S.I.M.I تبلغ 1,7 مليار دينار، فيما تبلغ الودائع في بنك الدوحة 362,4 مليون دينار وفي بنك سيتي PVT يبلغ 793,5 مليون دينار وفي بنك بوبيان 522,6 مليون دينار وفي بنك جي بي مورغان 746,6 مليون دينار.

أما بنك الكويت الوطني فحجم الأموال المودعة فيه تقدر بحوالي 760,2 مليون دينار وفي فرع الوطني البحرين تم إيداع 776,8 مليون دينار.

أما بيت التمويل الكويتي (بيتك) فتبلغ ودائع «التأمينات الاجتماعية» لديه نحو 518,4 مليون دينار.

أحمد مغربي

كشف وزير المالية د.نايف الحجرف عن ان حجم أموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المودعة في البنوك بنهاية السنة المالية 2018/2017 بلغ 11,5 مليار دينار وحققت عائدا من الودائع خلال السنة بلغت 184,1 مليون دينار، مشيرا إلى ان العائد انخفض خلال السنة المالية الماضية مقارنة بالعائد الذي تحقق بقيمة 228,7 مليون دينار خلال 2017/2016 عندما بلغ حجم الودائع ما قيمته 11,3 مليار دينار.

وقال الحجرف، في رده على سؤال برلماني حصلت «الأنباء» على نسخة منه، ان ادارة المخاطر في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تقوم بدراسة المخاطر المتعلقة باستثمارات المؤسسة وتقديم التقارير الدورية في شأنها ووفقا لمخرجات حوكمة القطاع الاستثماري التي اعدها مكتب استشاري عالمي وفق افضل الممارسات المعمول بها في أكبر الصناديق التقاعدية في العالمية المشابهة على نحو يعزز الادارة الرشيدة وتطوير البيئة الرقابية ورفع كفاءة الاداء الاستثماري وجودته.

وتاريخيا ارتفع حجم ودائع «التأمينات الاجتماعية» في البنوك حيث بلغت في 2014/2013 نحو 9,2 مليارات دينار، وفي عام 2015/2014 نحو 10,7 مليارات دينار وفي عام 2016/2015 ما قيمته 11,8 مليار دينار.

وبلغت قيمة عوائد الاموال التي حققتها «التأمينات الاجتماعية» خلال السنوات المالية الخمس الماضية نحو مليار دينار من ودائع الاموال في البنوك، وبلغت عوائد السنة المالية 2015/2014 أعلى عائد للعوائد على الاطلاق لتبلغ 396,3 مليون دينار.

وبين الحجرف ان «التأمينات الاجتماعية» ملتزمة باتخاذ كل الاجراءات القانونية والفنية والادارية اللازمة للحفاظ على اموالها تجاه اي ممارسات من شأنها المساس بها، مبينا انه سبق وان اتخذت «التأمينات» اجراءات قانونية في شأن ممارسات من هذا النوع في ضوء مراجعتها الشاملة لكل الاستثمارات مع فريق متخصص ومستقل، وقد قامت النيابة العامة بالتحفظ على بعض الصناديق الاستثمارية واخذ اقوال المؤسسة في شأنها.

وأشار الى انه من مسؤوليات ادارة المخاطر في التأمينات الاجتماعية تحديد وقياس ومراقبة وإدارة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة بما يتلاءم مع نزعة المخاطر المعتمدة للمؤسسة وبما يساعد على تحقيق الاستراتيجية والاهداف العامة للمؤسسة، وكذلك تعزيز ثقافة ادارة المخاطر في المؤسسة من خلال مساعدة باقي الإدارات على فهم وإدارة المخاطر الخاصة ببيئة عملها ورفع التقارير الخاصة بالمخاطر للإدارة العليا لمتابعتها وادارتها على مستوى المؤسسة وعلى مستوى العمليات.

وتابع: كان من متطلبات تنفيذ مخرجات الحوكمة اعادة شاملة لقطاع الاستثمار وتقرير اجراءات وسياسات العمل بإدارة المخاطر ونقل تبعيتها للجنة التدقيق والمخاطر بدلا مما كان مقررا في السباق من تبعيتها لمدير عام المؤسسة بما يحقق الاستقلالية اللازمة والحيادية المطلوبة في اداء عملها وعلى الاخص في ابداء اي ملاحظات ترى انها ذات خطورة على استثمارات المؤسسة او اجراءات لازمة لضبط العمل الاستثماري.

وكشف الحجرف ان المستشار قام ببناء 3 خطوط دفاعية داخلية في «التأمينات الاجتماعية» ذات صبغة رقابية على عمل قطاع الاستثمار بحيث تعد إدارة المخاطر خط الدفاع الرقابي الاول.

وذكر انه في سبيل تفعيل الدور الرقابي وبناء فريق متكامل يقود إدارة المخاطر، فقد ابرمت اتفاقا مع مستشار عالمي بعد اخذ موافقة لجنة التدقيق والمخاطر بحيث يقوم بأعمال الادارة وتدريب الموظفين وفق العقد المبرم بين المؤسسة والمستشار العالمي وذلك وفق احدث معايير رقابة المخاطر.

وقد انتهت إدارة المخاطر وبالتعاون مع المستشار من اعداد الخطة اللازمة وعرضت على لجنة التدقيق الداخلي والمخاطر التي قامت باعتمادها، وعلى اثر الخطة فقد انتهت الادارة من اعداد سجل المخاطر كما تم الانتهاء من اعداد حدود تلك المخاطر.

حجم أموال المؤسسة المودعة في البنوك مع العوائد المحصلة لكل سنة مالية

السنة المالية	حجم الودائع (دينار)	العائد على الودائع (دينار)
2014/2013	9,298,657,622	61,685,702
2015/2014	10,715,943,825	396,368,498
2016/2015	11,834,253,040	169,039,726
2017/2016	11,360,948,733	228,793,245
2018/2017	11,498,385,574	184,183,762

بتراجع 14٪ على أساس سنوي

«كامكو»: 106 مليارات دولار إصدارات السندات والصكوك الخليجية في 2018

16٪ انخفاض الإصدارات في الشرق الأوسط إلى 145 مليار دولار

تراجع الإصدارات الحكومية خلال العام بمعدل الثلث

قالت شركة «كامكو للاستثمار» إن وتيرة انشطة سوق الدخل الثابت في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي هدأت مع تراجع اصدارات السندات والصكوك 14,1٪ في 2018 لتصل إلى 105,9 مليارات دولار، وذلك بعد 3 أعوام متتالية من النمو وارتفاع عدد الاصدارات إلى ارقام قياسية في 2017.

وتراجعت الإصدارات الحكومية خلال العام بمعدل الثلث تقريبا وتم تعويضه جزئيا بزيادة إصدارات الشركات بنسبة قاربت 20٪. كما انخفضت الإصدارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نطاق واسع خلال العام بنسبة 16٪ لتصل قيمتها إلى 145 مليار دولار مقابل 173 مليار دولار خلال العام 2017.

ووفقا لحسابات بحوث «كامكو» وبيانات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن تتقلص مستويات عجز الموازنات الخليجية في العام 2018 إلى 14 مليار دولار (0,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي) أي بتراجع تصل إلى 82٪ مقارنة بعجز موازنات العام 2017 (79 مليار دولار). واحتفظت الشركات بصدارتها على صعيد نمو اصداراتها من السندات والصكوك خلال العام. حيث قامت الشركات الخليجية بجمع 47,2 مليار دولار في سوق السندات والصكوك خلال 2018 مقابل 39,5 مليار دولار في 2017، مع تميز معظمها بنظرة «مستقرة» من وكالات التصنيف الائتماني.

وذكر التقرير ان إصدارات السندات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجعت للعام الثاني على التوالي في العام 2018 نظرا لتراجع الإصدارات في الدول التابعة وغير التابعة لمجلس التعاون الخليجي. فمن حيث نوع الادوات المصدرة، تراجعت الاصدارات الحكومية بحوالي الربع لتصل إلى 76,1 مليار دولار في 2018 بينما ارتفعت إصدارات الشركات 19,8٪ حيث بلغت 35,5 مليار دولار. وبلغ إجمالي قيمة السندات الصادرة عن دول مجلس التعاون الخليجي 72,6 مليار دولار، بتراجع 10,9٪ مقابل 81,4 مليار دولار في 2017.

وكانت قطر هي أكبر الجهات المصدرة للسندات خلال العام، حيث ازداد إجمالي الإصدارات بنحو 300٪ وصولا إلى 26 مليار دولار مقابل 6,8 مليار دولار في 2017.

وكانت الإمارات ثاني أكبر جهة مصدرة لأدوات الدين والتي بلغت قيمتها 19,6 مليار دولار خلال 2018، بتراجع حاد من 31,3 مليار دولار في 2017. وجاءت السعودية ثالث أكبر مصدر في دول الخليج بإصدارها ادوات دين جديدة بلغت 13,8 مليار دولار في 2018، أي بنمو هامشي 2,9٪ مقارنة بالعام 2017. في حين ارتفعت إصدارات عمان 40٪.

أما على صعيد الدول غير الخليجية، فقد كان لبنان ثالث أكبر مصدر للسندات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث بلغ إجمالي الإصدارات اللبنانية 15,5 مليار دولار في 2018 بانخفاض يقدر بحوالي الثلث مقابل 23,4 مليار دولار في 2017. وارتفعت إصدارات مصر بواقع 7,2 مليارات دولار لتصل إلى 13,5 مليار دولار في حين بلغت قيمة إصدارات المغرب 4,5 مليارات دولار، بتراجع بلغ 17,4٪ مقارنة بالعام 2017.

وبعد عامين متتاليين من النمو في عامي 2016 و2017، انخفضت الإصدارات العالمية من الصكوك 21,6٪ في 2018 لتصل إلى 73,7 مليار دولار مقابل 93,7 مليار دولار في 2017. وجاء هذا التراجع الحاد في المقام الأول على خلفية الانخفاض 20,8٪ في إصدارات ماليزيا والتي بلغت قيمتها 27,7 مليار دولار في 2018 مقابل 34,9 مليار دولار في 2017.